الرمزي عبد الإله

السلطة السياسية ورهانات الفعل الاجتماعي بالمغرب: قراءة في ضوء متغيري المشروعية و الاستقرار

تأتي أهمية مقاربة موضوع الإصلاح الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، كونه يشكل من جهة أولى حاجة ومطلبا داخليا، من شأن القيام به تحسين الأوضاع الداخلية للدولة المغربية ومن تم توطيد الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي، ومطلبا خارجيا دوليا إذ يشكل تحصينا للدولة من أي تآمر خارجي.

إن الإشكالية الكبرى التي تواجه النسق السياسي المغربي، تكمن في أنه لم يدرك حتى الآن، أهمية الإصلاح وخيار التنمية الشاملة على كل الأصعدة باعتباره الطريقة المثلى، والأكثر عقلانية لتجاوز أزماته البنيوية. فالأمر يتطلب بلورة مشروع إصلاحي سليم وعقلاني لتجاوز أزماته، يعيد للمشروعية السياسية مصداقيتها، ويضمن للدولة استمراريتها من خلال تجديد موارد وأنساق شرعيته.

الكلمات المفتاحية: السلطة السياسية، المشروعية السياسية، ...

Ramzi Abdelilah

Political Authority and Social Action in Morocco: A Reading in the Light of the Legitimacy and Stability

The importance of social reform and economic development is a crucial demand to improve the internal conditions of the Moroccan state. On the one hand, it would ensure political stability and social security. On the other hand, it would push away any external influence.

The major problem facing the Moroccan political theme today, is its incapacity to realize, until now, the importance of a reform and the option of comprehensive development at all levels as the ideal and rational to override the structural woes.

It requires a crystal and rational reform project to overcome these crises. this will give again credibility to political legitimacy and it will ensure continuity of the state affairs, through replenishment and legitimacy.

Keywords: ***Political Power, Political Legitimacy, Stability.***

السلطة السياسية و رهانات الفعل الاجتماعي بالمغرب: قراءة في ضوء متغيّريّ المشروعية و الاستقرار

Political Authority and Social Action in Morocco: A Reading in the Light of the Legitimacy and Stability

الرمزي عبد الإله (*)

باحث في القانون العام و العلوم السياسية ، جامعة عبد المالك السعدي طنجة - المغرب

◇◇◇

تأسيساً على ذلك، فإن الإشكالية الجوهرية التي سيعمل الباحث على طرحها وإثباتها في مضامين هذا البحث هي كالتالي: "ما هي الأهمية التي أصبح يحتلها اليوم مفهوم "التنمية والسياسة الاجتماعية" عموماً ضمن الأسس المعيارية للنسق السياسي المغربي باعتباره مدخلاً جديداً من مداخل شرعيته؟". -لاسيما إذا علمنا-، أنه لم يعد مُمكناً في وقتنا الراهن الاستمرار ضمن منظومة العلاقات الدولية الجديدة ما لم تطبق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضاً.[1]

كما ستعالج موضوع الإصلاح ورهان التنمية، ودوره في شرعنة المؤسسة الملكية. والذي لم يعد اليوم مجرد مسألةً داخلية، بل أصبح أيضاً مسألةً إقليميةً ودوليةً في آن واحد، الأمر الذي يجعل منه جزء من منظومة العلاقات الدولية والإقليمية، هذه الأخيرة باتت تشهد اليوم الكثير من التغيرات، والتي طالت حتى الكثير من الأُسس التي تقوم عليها الأنظمة السياسية، لعل أبرزها، مبدأ الاستقرار السياسي للدولة.

وقصد الإجابة على التساؤل البحثي المطروح، تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين:

أولاً: الفعل الاجتماعي كمدخل لفاعلية السلطة السياسية بالمغرب.

- **الخيار الديمقراطي كوجه جديد في تدعيم شرعية النسق السياسي.**
- **المسألة الاجتماعية ومتطلبات البيئة الداخلية.**

ثانياً: الفعالية الاقتصادية وسؤال المشروعية السياسية بالمغرب.

- **شرعنة القيم السياسية من منظور أنماط مسرح الفعل الاجتماعي.**
- **رهان المسألة الاجتماعية وإشكالية الاستقرار السياسي بالمغرب.**

---

[1] فالأمر يقتضي التعامل الرسمي للدولة على امتدادات جغرافيتها بنوع من العدالة المجالية، وتجاوز المنطق الذي كان سائداً قبل سنة 1912 فيما سمي بثنائية "بلاد السيبة وبلاد المخزن"، "المغرب النافع والمغرب غير النافع"، هذه الثنائية التي سماها بعض الباحثين بـ: "La Vulgate Marcaine " والتي خلفت مناطق الفوضى العارمة، والثورات، والقلاقل، والاضطرابات المستمرة. والاحتجاجات الشعبية، والتي مازالت مستمرة إلى وقتنا الحالي.

من هذا المنطلق، ستحاول هذه الورقة الكشف عن موارد وأنساق مشروعية المؤسسة الملكية من خلال تأثير أهم تلك التحولات والتحديات (أولاً)، وطبيعة الإنعكاسات، وتبيان مناحي التموقع العملي ضمن بنية وهيكل مقومات ومتكآت هذه المؤسسة ضمن أنساق مسرح الفعل الاجتماعي (ثانياً)، فهو يستجدي وضعاً تشخيصياً لواقع شرعية المؤسسة الملكية، من خلال توصيف حجم الانعكاسات، وذلك في الجانب الاستراتيجي وقياس حجم وحدود فعالية البنى المعنوية الغير المادية التي تتأسس عليها المؤسسة الملكية في تجلياتها التاريخية والميثولوجية.

أولاً: الفعل الاجتماعي كمدخل لفاعلية السلطة السياسية بالمغرب.

مبدئياً، يتضح أن الموضوع يبحث في اتجاه واحد، نحو تفكيك طبيعة ومحددات العلاقة التفاعلية العامة، والتي مثلت التحولات والرهانات والتحديات الداخلية الجديدة التي تمظهرت بقوة في أواخر سنة 2016 واستمرت بحدة خلال السنة الحالية 2017، مجموعة متغيرات مستقلة أثرت على النسق السياسي القيمي العام، وقلصت من أهمية أسسه التقليدية ووظائفه الرئيسية، على أن هذه التحديات في مجملها انحصرت في العملية المركبة اجتماعياً. إذن تسعى هذه الدراسة لمُعاينة "التفاعل" بين محدد التنمية/ خيار الدمقرطة، وأسس السلطة في المغرب، ورصد آليات استثمار النظام السياسي للخطاب التنموي الذي تحوّل فيها إلى "أيديولوجية سلطة" لتبرير اختياراته السياسية، في ظل التحول الحاصل داخل واقع نسق القيم المجتمعية، الذي شكل جملة انعكاسات وتداعيات خطيرة على بنية الكيان السياسي.

1. الخيار الديمقراطي كوجه جديد في تدعيم شرعية النسق السياسي:

يشكل الجانب السوسيو-اقتصادي في المغرب أحد العوامل التي ستساهم في تقارب السلطة السياسية من محكوميها، حيث يشمل حضور هذه السلطة في كل ما هو اجتماعي- اقتصادي لاتصاله بمسألة المشروعية السياسية مع عدم تناسي كل ما هو ديني - اعتقادي من شأنه أن يضمن لها استمراريتها وديمومتها في الزمن السياسي.

ففي الوقت الذي خاض المغرب تجارب لنظم الحكم منها، الإسلام الشعبي (الصوفي) والإسلام الشرعي (السلفي)، ومدى التصارع بين هذين التيارين المتباعدين، حاول بعدها أن يؤسس

لنظام يوازن في تصورات الفكر الديني كل الفئات، لكنه في نفس الوقت لم ينجح إلا في الانفراد بالدين كأحد تمظهرات نظام الحكم، إذ لا يحق لغيره التزايد على أحقيته أو عن تمثيليته. كلفه هذا بطبيعة الحال جهداً كثيفاً لمحاولة خلق هذه التوازنات بدعم مجالات انتشاره وتحت إشرافه، وبتكريس الطابع الرسمي على الممارسات الدينية (وزارة الأوقاف، المجالس العلمية، الندوات والبرامج الإعلامية،...). وتكثيف الحضور السوسيو/مجالي للمؤسسة الملكية ضمن مسرح الفعل التنموي والعمل الخيري/ الإنساني. لقد ذكر "كارل ماركس" في قولته الشهيرة عن الوعي الاجتماعي أن "الفقر ليس هو سبب التمرد وإنما الوعي بالفقر"، وذكر "جاك روسو" أيضاً أن "الظلم لا يدعو الناس إلى التمرد وإنما الإحساس بالظّلم". وقد شهد التّاريخ السّياسي للمغرب نتائج من هذا التهميش الاجتماعي تجلت نتائجه في انتفاضة الخبز يوم 20 يونيو 1981، إذ كان لعملية ضبط التوازنات الدينية غياب تام لتوازن سوسيو-اقتصادي، لوحظ آنذاك على أنه سياسة تهميش وإقصاء آل إلى سخط شعبي عام.[1]

هكذا، ستعمد المؤسسة الملكية بحكم موقعها المتميز تقليدياً وبحكم أيضاً مضامين الوثيقة الدستورية إلى لعب دور المحرك الرئيسي للحياة السياسية في المغرب، انطلاقاً من مرحلة جديدة يتم التأسيس فيها للجديد من داخل الاستمرارية. فمعالم هذا "العهد الجديد"، تتجلى في تأكيد تمسك الاستراتيجية السياسية للمؤسسة الملكية بالخيار الديمقراطي، والاهتمام المتزايد بمسألة حقوق الإنسان، والتصدي لملف المعتقلين، والجدة المتجلية في إيجاد صيغة لمحو بصمة الانتهاكات التي مسّت الإنسان بشكل مباشر.. فكانت المصالحة بين الدولة والمجتمع هي المقدمة لإعادة الثقة المفقودة بينهما من

---

[1] في وقتنا الراهن، نعرض لمثال "الاحتجاجات الشعبية" في منطقة الريف المغربية التي دامت ما يزيد على ستة أشهر، هذه الاحتجاجات كانت قد بدأت منذ 28 أكتوبر 2016، بعدما لقي تاجر السمك "محسن فكري" مصرعه سحقاً داخل شاحنة لجمع النفايات في الحسيمة أثناء احتجاجه على مصادرة السّلطات لكمية من سمك السّيف، وإتلافها من قبل مسؤولي المدينة، بسبب اصطيادها في غير موسمها. وتلبية لدعوات الاحتجاج من أجل الكرامة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي أطلقها نشطاء الحراك الشعبي بمنطقة الريف، شهدت أواخر سنة 2016 وبداية سنة 2017 انطلاق مظاهرات جابت شوارع الحسيمة احتجاجاً على ما عدوه تجاهلاً، وتهميشاً، من الدّولة والحكومة المغربية لهم. وقد رفع المحتجون شعارات تطالب الحكومة بالوفاء بوعودها في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، هذه الاحتجاجات التي انتقل صداها لباقي مدن المملكة، مما ينبأ بوضع متدهور لا يمكن التكهّن بمخلفاته على استقرار الدّولة، إذ هي لم تبادر إلى احتوائه وفق مقاربة عقلانية.

ناحية. ومن ناحية أخرى، فإنه إذا كانت أجهزة الدولة ورجالاتها سبباً في مجمل هذه الخروقات، فإن الأمر لا يستوي إلا مع مفهوم جديد للسلطة. ذلك، أن بناء أي ممارسة سياسية جديدة تقتضي إعادة النظر في مؤسسات الدولة القائمة، وإعداد المجال السياسي وتهيئته، ليستطيع استقبالها وتحملها لتتمكن بدورها من مواكبة الرهانات. وبالتالي طرح كل الإشكالات السياسية على بساط المناقشة، واستكمال مسار عملية "الإصلاح السياسي" بغية إحداث تحولات نوعية في بنية النظام السياسي والإداري والاجتماعي المغربي الراهن، أي الإصلاح بـ "مفهومه الشامل" بالمغرب.

2. المسألة الاجتماعية ومتطلبات البيئة الداخلية:

مع لزوم تقييم الأنظمة الدستورية ومحاسبة المؤسسات والفاعلين السياسيين، يجدر كذلك مراعاة مكانة النسق السياسي في النسق المجتمعي الكلي، وبالتالي إيلاء الدراسة العلمية واليقظة السياسية بشأن المقومات المجتمعية للديمقراطية المكانة اللائقة بهما في اهتمامات الديمقراطيين، وتبدو تلك المكانة مزدوجةً ومتقاطبة. فمن جهة، يحتل النسق السياسي مكانة "القمة والريادة" في المجتمع، والمفروض أن تتضافر مؤسساته ويتبارى الفاعلون فيه لأداء وظائف "التوجيه العام" و"صنع القرارات"، و"تأطير الشعب"، وضبط حركية المجتمع برمته، وتيسير "تكيف" أو "تلاؤم" هذا النسق الكلي مع متطلبات بيئته الداخلية والخارجية. بتعبير علم الأنساق، يرجع للنسق السياسي الدور الأول في أداء وظائف "الضبط الذاتي" و"التكيف المتواصل" للنسق المجتمعي الكلي، وبالتالي تطويره والحفاظ على تناغمه بصفته نسقاً في آن واحد.

ومن جهة ثانية، يبقى النسق السياسي فرعياً في المجتمع الكلّي. فهذا الأخير هو التربة التي يستمد منها قيمه ونخبه. طبعاً، ليس هناك أي مجال أو مبرر لاختزال الإشكالات البشرية والمجتمعية في نماذج وتصورات بيولوجية صرفة. فالأول أعقد بكثير، وتتطلب مفاهيم ومناهج خاصةً بها.[1]

طبيعتها	إشكالية إيجاد نوع من الدعم أو شبكة الأمان للذين أقل قدرة على توفير حاجياتهم

[1] محمد بردوزي، التحول الديمقراطي سياسياً ومجتمعياً، تناغم أن تنافر؟ (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003)، 112-113.

درجة وعي النّظـام السّيـاسي	وعي بمشكلة اللامساواة والتفاوت الاجتماعي – الاقتصادي	
الأدوات / الوسـائل المشروعة للاستعمـال	1/ الاستحقاقات النقدية (التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية والخدمات الصحية العامة والنفقات الضريبية).	2/ توسيع الخدمات الاجتماعية والشخصية والإسكانية.
	3/ الحق في العمل والمهنة	4/ التنمية البشرية وتحقيق النمو البدني والعقلي وتطوير المهارات والتدريب على الوظـائف.

جدول رقم 01: أزمة الشّرعية والإصلاح في "دولة الرّفـاهية"[1].

لذلك، ينبغي أن تحاول وأن تسعى الدولة – وفق مفهوم دولة "الرخاء" أو "الرفاهية"- إلى إيجاد نوع من النسق السياسي الذي يجيز للدولة نفسها أو السلطة السياسية التدخل في تحديد معالم المجتمع من خلال محاولة تحقيق الرفاهية له، ولا سيما الأمور المتعلقة بالضمانات الصحية والتعليمية والضمانات الاجتماعية، محاولةً منها تجاوز "أزمة المشروعية"، ومن ثم نجاح مشروعها وهو بالطبع "السلطة".[2] وأن لا تكتفي بالتوقف عند الشكل أو الأسلوب، أو الارتكان للمقومات الإيديولوجية وحدها كمصوغ ومبرر للوجود في الحياة السياسية إذ أنه ليس كافياً، لأن المهم هو نواتج النظام الديمقراطي ومخرجاته ضمن مسرح الفعل الاجتماعي. أما الاكتفاء فقط بمتابعة التطور الديمقراطي على مستوى النخب والأوليجاركيات المتنافسة على مراكز النفوذ والسلطة –في المجال التدبير الحكومي

---

(1) تسعى دولة الرّخاء أو الرفاهية إلى إيجاد نوع من النّظام السّياسي الذي يجيز للدّولة أو السّلطة السّياسية التّدخل في تحديد معالم المجتمع قصد تحقيق الرفاهية المطلوبة، ولا سيما الأمور المتعلقة بالضمانات الصّحية والتعليمية والضمانات الإجتماعية، محاولة منها تجاوز أزمة الشرعية، ومن تم نجاحها مشروعها وهو بالطبع "السلطة".

جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الإقتصادي- الماضي صورة الحاضر**-، تر: أحمد فؤاد (الكويت: عالم المعرفة، 2005)، 195.

(2) جون كينيث جالبريت، **مرجع سابق**، 195.

طبعاً - هو تصورٌ ناقصٌ لها؛ لأن مناط الديمقراطية هو حياة المواطن العادي وسلامته ورفاهيته، وسبل عيشه.

ثـانيــاً: الفعالية الاقتصادية وسؤال المشروعية السّياسية بالمغـرب.

على المستوى العلمي، تعتبر المشروعية أحد أهم المفاهيم لتحليل النظم السياسية. وعلى المستوى العملي، تحرص تلك النظم على تأكيد مشروعيتها والاستزادة منها، وذلك لارتباط المشروعية ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الاجتماعي والقبول الشعبي. فكلما زادت مشروعية مؤسسة الحكم تزداد شرعية النّظام السياسي والقبول العام بقراراته[1] والتأييد الشعبي لسياساته، وتنفيذ المواطنين/ الرعايا لقوانينه لاعتقادهم أنها تصدر عن مؤسسات شرعية تعبر عن مصالحهم. وفي نفس الوقت تقل حاجة النظام السياسي" السائد/ القائم" إلى استخدام العنف أو سُبل الإكراه الأخرى لتحقيق الطاعة والالتزام بالقانون، والعكس صحيح. فعندما تحدث عملية "استنزاف للشرعية ***Attrition of Democracy***" أو "أزمة مشروعية ***Legitimacy Crisis***" الذي يقابله تآكل شعبية مؤسسات النّظام السياسي ورموزه الإيديولوجية والتاريخية، وتهتزّ ثقة المواطنين في تمثيل مؤسّسات هذا النّظام لمصالحهم وتزداد حالات الخروج على القانون واللّجوء إلى أساليب التّظاهر والتمرّد والثّورات، وتنمو قوة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي تدعو إلى تغيير النظام وإسقاطه بحجة انتفاء مشروعيته. وفي هذه الحالة، تزداد حاجة النظام لاستخدام أساليب العنف والإكراه لتحقيق الطاعة وفرض النظام.

1. شرعنة القيم السياسية من منظور أنماط مسرح الفعل الاجتماعي:

---

[1] إن المشروعية تقاس بدرجة قبول المواطنين وتأييدهم لما تقوم به السلطة، وهي تشير إلى قدرة النظام السّياسي على خلق وتطوير اعتقاد عام بأن النظام القائم وما يطرحه من سياسات وحلول يعد بصفة عامة ملائماً للجميع. حيث أن أداء النظام السياسي وفعاليته في إدارة شؤون المجتمع وتحقيق أهدافه يعد عملاً أساسياً في تحقيق الشرعية والحصول عليها.

هيجوت ريتشار، **نظرية التنمية السياسية**، تر: حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد (عمـان: المركز العلمي للدراسات السّياسية، 2001)، ص.ص.254-255.

إن المشروعية توفر "التبرير الأخلاقي" لحق الأنساق السياسية في تولي السلطة وممارسة اختصاصاتها. فالأمر يتعلق بتجاوز قيمة "المفهوم الإجرائي للديمقراطية" المتعلق بالحريات وتنظيم الانتخابات، والفصل بين السلطات، - الذي بدونه لا يوجد الأساس القانوني للنظام الديمقراطي - إلى الجانب الاجتماعي المرتبط بمحتوى السياسات العمومية وعملية تخصيص الموارد. بمعنى؛ أن إقامة النظم الديمقراطية لا تكتمل دون الانتقال من "الإجراءات" إلى "المضمون"، ومن المؤسسات إلى "أداء" تلك المؤسسات. ففي النهاية، فإن معيار النّجاح في الانتقال إلى الديمقراطية[1] وتوطيد أركانها يرتبط برضا أغلبية المواطنين عن نظامهم السّياسي، لأن الدّيمقراطية هي شكلٌ وجوهر، أسلوب وهدف. ذلك، أن من بين مؤشرات مشروعية النظام السياسي هي الكفاءة والفعالية في إدارة شؤون المجتمع، ففي ظل الفعالية والكفاءة يتوفر قدر كافي من الاستقرار السّياسي والاجتماعي. فالمشروعية كذلك؛ توفر قدراً كافياً من الاستقرار المجتمعي، وكلاً منهما يُؤثر على الآخر سلباً أو إيجاباً؛ أي وجود متغيرين يحكمان مستوى الاستقرار في البداية بقدر عال من الفعالية، ولكن عدم مشروعيته تؤدي إلى عدم الاستقرار، وبهذا تتشكل علاقةٌ متداخلةٌ بين المشروعية والفعالية.

2. رهان المسألة الاجتماعية وإشكالية الاستقرار السياسي بالمغرب:

---

[1] يقول الدكتور عزمي بشارة في هذا الصدد: "في حالات الانتقال التي خبرناها عربياً، احتدم الصّراع بين الأحزاب قبل الاتفاق على مبادئ الديمقراطية ... إنَّ سمة مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية هي تحييد القوى الأمنية التي كانت أداة القمع الرئيسة وإحداث التغيير التدريجي فيها، وتمكين المؤسسات الديمقراطية، ولا سيَّما المنتخبة منها، والتغلب على معارضة جهاز الدولة البيروقراطي الكبير أي تغيير ... ولكن قوى الثورة الشبابية لم تكن منظَّمة، فتبنت قوى المعارضة الحزبيّة شعارات الثورة ... وبفضل المنافسة المبكرة بين قوى معارضة أصبح الخصم الرئيس هو الحزب المنافس، وليس النظام القديم؛ ما شَرْعَنَ التّحالفَ مع النظام القديم، أو الصّمت عليه، أو حتى الدفاع عنه ضدَّ الحزب المنافس، بما فتح المجال أمام قيام نوع من ثورات مضادّة حقيقية. إنَّ عدم فهم معنى الحركة الانتقالية إلى الديمقراطية ومتطلّباتها، هو من أهم عوامل تَعَثّرها... ".

أنظر: المحاضرة الافتتاحية للدكتور عزمي بشارة: "نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية"، فعالية المؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، تونس، آذار/مارس 2014، "*http://www.dohainstitute.org*"، 2014/08/06، 18:00، ص.ص.11.12.

انطلاقاً من هذا المستوى من التحليل، فإن تبني النظام السياسي المغربي، -خاصةً المؤسسة الملكية- لقراءة جديدة ولرؤية إصلاحية للواقع السياسي والاجتماعي،[1] ينبغي أن يأتي من إدراك هذا النسق السياسي بأن عليه أن يسود بطريقة أخرى، وأن يقبل نقلةً نوعيةً تمكنه من الاستمرارية باكتساب مشروعية جديدة، تكون بمثابة صورة أو تمثل جديد حول شخصه، بما يمكن البلاد من ولوج صرامة العولمة وحتمية التأثيرات الثقافية المتبادلة[2]، وتفادي الضّغوط السياسية الأجنبية.[3]

فالأمر يتطلب استحضار مجموعةً من القيم الحداثية، التي من شأنها أن تزكي وجود المؤسسة الملكية وتزيد من تقوية سيادتها وهيمنتها على باقي الهيئات والفاعلين داخل النسق السياسي المغربي، وتعطيها مشروعيةً جديدةً وإضافية. كما يستدعي الأمر أيضاً، استحضار مقولة "التنمية الاجتماعية والاقتصادية" باعتبارها المحدد الرئيسي لجل مبادرات المؤسسة الملكية، وذلك تماشياً وانسجاماً مع طبيعة الإكراهات النوعية، التي أصبحت مطروحة على الدولة مع مطلع الألفية الجديدة،[4] في

---

(1) في معنى الإصلاح، يقول عبد الله العروي: "لم يكن الإصلاح يحمل معنىً واحداً بالنسبة للسلطان والرعية أو لمن يتكلم باسمها من فقهاء تقليديين أو مثقفين جدد. بالنسبة للأول يعني الإصلاح تقوية السلطة التي يتمتع بها، متذرعاً بلوازم مدافعة الأعداء، فيبدأ دائماً بتدريب الجيش وتسليحه بكيفية عصرية. في هذه الحال، لا يمثل الإصلاح قطيعة مع الماضي، بل يعني بالعكس تثبيت النظام القديم بمميزاته الجوهرية".

عبد الله العروي، **مفهوم الدولة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ط5، 1993)، ص.131.

(2) عبد اللطيف أكنوش، **السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم** (المغرب: مؤسسة بنشر للطباعة والنشر، 1988)، ص.ص 13-14.

(3) إن كان السياق السياسي أقل خطورة من معظم الدول العربية الأخرى التي تتدخل فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في إطار برنامج تعزيز مبادئ الديمقراطية. فمن الصعب أن يكون للأطراف الأجنبية وقعٌ على الوضع في المغرب؛ لأن هذا الأخير قطع أشواطاً بعيدةً في مجالات مهمة كحقوق الإنسان وحقوق المرأة، ورغم أنه في الوقت نفسه يواجه مشكلةً جوهريةً ألا وهي "مشكلة توزيع السلطة السياسية".

مارينا أوتاواي، ميريديث رايلي، "المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي"، **أوراق كارنيغي – الديمقراطية وسيادة القانون – سلسلة الشرق الأوسط**، ع71، (2006): 25.

(4) نشير في هذا المقام، إلى جملة من المتغيرات المحلية/الوطنية منها من جهة (أحداث 16 ماي الإرهابية للدار البيضاء، حركة 20 فبراير، ...إلخ.)، والإقليمية/الدولية من جهة أخرى (ما سمي بـ"ربيع الديمقراطية العربي"، موجات المطالب الحقوقية بالإصلاح والديمقراطي، ...إلخ)، والتي لم تكن بأي حال من الأحوال أحداثاً بسيطةً يمكن أن نصنفها في خانة «*Les faits divers*»، بل أحداثاً لها أسبابها وإرهاصاتها المجتمعية التي دفعت بالمؤسسة الملكية إعادة النظر في توجهاتها سواءً= =الاجتماعية أو السياسية أو حتى الاقتصادية، ومن تم رفع شعار: "**حماية المشروع الديمقراطي الحداثي**"، والتأكيد على "**المسلسل الديمقراطي**"، و"**دولة الحق والقانون والمؤسسات**"، والعمل بالتالي على إعادة النظر في قضايا التنمية البشرية.

مجال تدارك إخفاقات السياسات المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، وانعكاساتها الاجتماعية والمجالية،[1] لذلك يتعين أن يشكل رهان المؤسسة الملكية على مسألة التنمية الاقتصادية والبشرية، مؤشراً أساسياً على الرغبة الملكية في تدارك مظاهر النقص التي بدأت تعتري مشروعية النظام السياسي المغربي، عبر تنامي السخط واليأس الاجتماعيين، وبغية السير على نهج "التحديث السياسي".[2]

إن انتقال المُلك[3] لمحمد السادس بعد رحيل الملك الحسن الثاني بتاريخ 23 يوليوز 1999، شكل نقطة تأسيس لمرحلة جديدة ولملك جديد يتماشى ويتناغم مع معطيات الظرفية الحالية والمقبلة،[4] يؤمن بفكر حديث، يرى كأهم شرط لفعالية النّظام السّياسي المغربي وأكثره ضرورةً في الوقت الراهن هو إصلاح مؤسساته وتجديد أنساق وموارد مشروعيته، بما يستجيب ويواكب متغيرات ومستجدات العصر الحالي. ذلك، أن بناء أي ممارسة سياسية جديدة تقتضي إعادة النظر في مؤسسات الدولة القائمة، وإعداد المجال السياسي وتهيئته، ليستطيع استقبالها وتحملها لتتمكن بدورها من مواكبة الرهانات ورفع التحديات. وبالتالي طرح كل الإشكالات السياسية على بساط المناقشة،

---

(1) في هذا الإطار وعلى سبيل المثال ينبغي التذكير، إلى عمليات خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية وكيف أثرت في توجهات المغرب السياسية والإيديولوجية؛ ذلك أن تقليص موارد الدولة أدى إلى تراجعها عن أدوارها التقليدية خاصةً في المجال الاجتماعي. وكان من نتائج ذلك، ظهور المجتمع المدني بشكل بارز لملء الفراغ الذي تركته الدولة. فهي تكون قويةً ومهيمنةً بالقدر الذي تستطيع أن ترضي تطلعات أكبر عدد من المواطنين، وكل تقلّص في أدوارها الاجتماعية يقابله تقلّص في مراقبتها للفضاء السّياسي والثّقافي.

راجع في هذا الإطار، حسن قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟** (الدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق، ط2، 2000)، ص.5.

(2) أحمد بوجداد، **الملكية والتناوب: مقاربة للاستراتيجية تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح، 2000)، ص.34.

(3) لقد أثار وصول محمد السادس إلى الحكم، نقاشاً سياسياً وفكرياً متعدداً ومتنوعاً، حول العديد من القضايا، بما فيها قضية انتقال الملك في حد ذاتها، ومسألة البيعة والمخيلة الشعبية، قضية مستقبل الملكية، الملكية والقضايا السياسية وقضية الصحراء، ثم الملكية والنخب والتيارات السياسية (الحركة الإسلامية والحركة الأمازيغية)، وباقي القضايا الاجتماعية الأخرى التي ارتبطت بهذا الانتقال.

(4) Zakia Daoud et Kader Abderahim, «Le Maroc change–t-il vraiment?», *Le Monde diplomatique* (2000): 14.

واستكمال مسار عملية الإصلاح السياسي بغية إحداث تحولات نوعية في بنية النظام السياسي والإداري والاجتماعي المغربي الراهن،[1] أي الإصلاح بـ "مفهومه الشامل بالمغرب".[2] هكذا، ستعمد المؤسسة الملكية بحكم موقعها المتميز تقليدياً وبحكم أيضاً مضامين الوثيقة الدستورية إلى لعب دور المحرك الرئيسي للحياة السياسية في المغرب، انطلاقاً من مرحلة جديدة يتم التأسيس فيها للجديد من داخل الاستمرارية.[3] فمعالم هذا "العهد الجديد"، تجلى في تأكيد تمسك الاستراتيجية السياسية للمؤسسة الملكية بالخيار الديمقراطي كوجه جديد في تدعيم شرعيتها وتوطيد استمراريتها،[4] والاهتمام المتزايد بمسألة حقوق الإنسان، والتصدي لملف المعتقلين السياسيين وتسوية أحوالهم، والجدة المتجلية في إيجاد صيغة لمحو بصمة الانتهاكات والخروقات التي مست الإنسان بشكل مباشر، وكذلك تأمين المستقبل من عدم التكرار والعودة لمآسي الماضي. فكانت المصالحة بين الدولة والمجتمع هي المقدمة لإعادة الثقة المفقودة بينهما من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإنه إذا كانت أجهزة الدولة ورجالاتها هم من كانوا سبباً في مجمل هذه الخروقات، فإن الأمر لا يستوي إلا مع مفهوم جديد للسلطة.

---

(1) يقول عبد الهادي مزراري في هذا الصدد: "إن الترجمة المقابلة للنظام السياسي المغربي في قاموس علم السياسة تعني، أن طبيعة العمل السياسي المحنك اقتضت التمسك باستراتيجية مرنة ودقيقة. بينما العناصر التي يحكم عليها بالتغيير لا تمس الجانب الاستراتيجي، وإنما تدخل في علبة التكتيك (...) إن بذلة جلالة الملك لا تتعدى الجوهر الواحد، لكنها بذلة مزودة بمكيف هوائي دقيق الصنع...".

عبد الهادي مزراري، **الحسن الثاني رجل إشكاليات القرن** (المغرب: دار الآفاق الجديدة، 1995)، ص.53.

(2) لقد أبرز الملك الراحل الحسن الثاني هذا التوجه بقوله: "إن الإصلاح الذي نادينا به ووعدنا به شعبنا لا يقتصر على تعديل بعض مقتضيات الدستور، بل هو إصلاحٌ شاملٌ يقتضي النظر في كل ميدان يحتاج إلى الاصلاح والتقويم، ولاسيما الإدارة والاقتصاد والتعليم...".

أنظر: نص خطاب الملك الراحل الحسن الثاني بمناسبة عيد العرش لسنة 1996 – **نص الخطاب الملكي منشورٌ بجريدة الاتحاد الاشتراكي** – ع4589، 4 مارس 1996، ص.2.

(3) أشار الملك محمد السادس إلى هذه المسألة خلال حوار أُجري معه من طرف صحفي أمريكي بمجلة "Time " بتاريخ 21 يونيو 2000، حيث سأله عن "**ما هي النصيحة التي أعطاها له أبوه (الراحل الحسن الثاني)؟**"، فرد عليه الملك محمد السادس قائلاً: "**قال لي بأن الشيء الأكثر أهمية هو الاستمرارية**".

Babana El Alaoui, *Un style de gouvernement Mohammed VI* (Paris : Editions Souffles, 2003), p.159.

(4) إذ أن الأمر رهينٌ بما دعا إليه "يورغن هابرماس" بضرورة تقييد سبل تحصيل الشرعية للنظام السياسي بمدى إمكانية تحقيق رضا المجتمع على هذا الأخير وممارساته، ولذلك نجده يقول: "**إنه ما من نظام سياسي يستطيع على المدى البعيد، أن يضمن لنفسه ثقة الناس، أي طاعة أفراد المجتمع، دون الإستناد إلى أشكال معينة من الشرعية**".

يورغن هابرماس: "**بعد ماركس**"، تر: محمد ميلاد (سورية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2002)، ص.188.

وقد جاء تبني خيار التنمية الاجتماعية من خلال ما عبرت عنه المؤسسة الملكية في كون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقت في 2005 ، لبنةً جديدةً لاستكمال بناء الصرح الديمقراطي وتوطيد آركانه. وهي من هذا المنطلق الغائي، تعتمد أربع مستويات أو ركائز مرجعية أساسية:

الركيزة الأولى: تستند على المعطيات الموضوعية لـ"الإشكالية الاجتماعية" في المغرب؛ تلك المعطيات التي تتجلى في كون فئات ومناطق عريضة تعيش ظروفاً صعبة، بل وتُعاني من حالات فقر مزري وتهميش وإقصاء اجتماعي[1] واضح تتنافى مع ما يستحقه المواطن من كرامة.

فالملاحظ، أن العديد من الأحياء الحضرية الصفيحية أو المحيطة بالمدن، وكذا الكثير من الجماعات خصوصاً بالعالم القروي، تفتقر إلى أبسط المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الضرورية التي تكفل مقومات وشروط العيش الكريم.

الركيزة الثانية: تنبع من ضرورة إدراك المؤسسة الملكية واقتناعها بأن عملية إعادة التأهيل الاجتماعي هي عمليةٌ معقدة، شاقةٌ وطويلةُ النفس، لا يمكن اختزالها في مجرد تقديم إعانات ظرفية أو مساعدات موسمية مؤقتة،- كما لا يمكن التعويل عليها دائماً- على الأعمال الخيرية أو الإحسان العفوي أو الاستجابة لوازع أخلاقي، أو لصحوة ضمير. بل الأمر يتطلب تبني واعتماد سياسات عمومية مندمجة ضمن عملية متماسكة ومشروع شامل وتعبئة قوية متعددة الجبهات.

الركيزة الثالثة: يتمثل في خيار الانفتاح الذي اعتمدته المؤسسة الملكية بكل مسؤولية، للانخراط في عالم يعرف تحولات متسارعة عميقة في أنساق القيم، ويفرض بالتالي إكراهات وتحديات تُعرّض تماسك الروابط الاجتماعية للهشاشة. مما ينبغي معه، تحصين المكاسب المجتمعية من الانعكاسات

---

[1] الإقصاء الاجتماعي حسب "إميل دوركايم" يعتبر نوعاً من القطيعة مع الرابط الاجتماعي. ويمكن تعريف الرابط الاجتماعي على أنه النموذج الخاص الذي يتركب من خلاله كل مجتمع. وهو الضامن لتماسكه والمحافظ على تضامنه. وهذا الأمر ينطبق تماماً على الفقر؛ إذ يتم تحديده في علاقته بنوع الأخلاقية الاجتماعية بشكل أساسي. ومؤخراً أصبح الإقصاء يفهم بأنه تجلي معاصر من تجليات الفقر، وهذا الأمر أكده "سكريتان" سنة 1959، حيث عرف الفقراء بأنهم أشخاصٌ يعيشون على هامش المجتمع: "ينتمون لعالمنا غير أنهم ليسوا طرفاً منه".

علي حرب، "**الهوية الثقافية: السياسية من منظور أنثروبولوجي**"، **مجلة الفكر العربي**، ع33-34، (1983): 76.

السلبية لهذا الانفتاح من جهة. ومن جهة مقابلة، الاستفادة مما يوفره من فرص تنمية وإمكانات هامة، لن يتأتى إلا بتعبئة كل المغاربة وانخراطهم الفاعل في عمل جماعي، بدل الانغلاق المفضي إلى الطريق المسدود.

الركيزة الرابعة: فيتجلى في الاستفادة واستخلاص العبّر من التجارب السابقة، ومن النماذج الموفقة لبعض البلدان في مجال محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، الأمر الذي يدّل على أن رفع هذا التحدي رهينٌ بالتحديد المضبوط للأهداف وبالتعبئة الشاملة لبلوغها. كما تدل تلك التجارب على محدودية جدوى المقاربات التنموية غير المندمجة، ذات الطابع القطاعي الانفرادي المنعزل، أو الاقتصار على المقاربة الأمنية الصرفة – التي أبانت عن فشلها وقصورها - في معالجة قضايا الاحتجاجات الشعبية والمطالب الجماهرية.[1]

الخـــاتـمـة:

يمكن القول إن هناك علاقةً وثيقةً بين التنمية والاستقرار السياسي والديمقراطية،[2] فهي "علاقة حصرية أو إجبارية"، إذ كل نظام سياسي يحاول العمل على تدعيم مرتكزاته، وشرعنة أسسه الديمقراطية، لابد أن يهتم ويتبنى خيار ضمان المساواة والمساءلة والشفافية. بمعنى أن يلتزم سياسياً بموضوع التنمية التزاماً مدعوماً بالعمل واتخاذ القرارات والتدابير المناسبة واللازمة من أهم الأسباب الداعمة لنجاح العملية الديمقراطية. إذ يتفاوت عدم الاستقرار السياسي بين الأنظمة السياسية من خلال مدى التزام هذه الأخيرة بالأهداف التنموية، والتدابير الاستراتيجية التي تتخذ مسالكها وتتمثل أشكالها داخل ساحة الفعل الاجتماعي والتنموي. وهو ما ذهب إليه "ماكس فيبر" بالقول "أن

---

(1) تم اقتباس محتوى هذا المستوى من التحليل، من مضامين الخطاب الملكي بمناسبة "**المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**"، الاتحاد الاشتراكي، مرجع سابق، ص.02.

(2) تؤكد منظمات ومؤسسات عالمية أخرى تهتم بمجال التنمية، على الربط بين النجاح في تحقيق التنمية ونوعية الحكم، وفاعليته، إذ أن أسلوب الحكم الرشيد له تأثير كبير في التنمية. وترى منظمة اليونسكو أن هناك ترابطاً بين الديمقراطية والتنمية، ذلك لأن التنمية المستديمة والعادلة تعتمد بصورة وثيقة على الديمقراطية، كما لا يمكن الحفاظ على الديمقراطية الحقيقية التي تتميز بسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، دون أن يتمتع الناس بمستوى معقول من المعيشة الذي يتطلب توفر حد أدنى من التنمية.

أنظر، غالي بطرس وآخرون، **التفاعل بين الديمقراطية والتنمية** (فرنسا: منشورات منظمة اليونسكو، 2003)، ص.5.

النظام الحاكم، يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه، على أن ذلك النظام صالحٌ ويستحق "التأييد والطاعة". ويترتب على هذا التحديد أن الشرعية تساهم في استقرار الحالة بين الحكام والمحكومين، وتقود هذه الحالة أيضاً إلى استقرار المجتمع بالكامل مادام هذا المفهوم راجعاً إلى واقع "الرضا الفعلي" وليس إلى "الإكراه".[1]

وتأسيساً عليه، تأتي ضرورة انتقال النسق السياسي المغربي من المنظومة التقليدية إلى ما بعدها، من المقدس الإلهي إلى الدنيوي -الإنساني، ومن تفكك البنية المجتمعية - السياسية المعتمدة على الأس الرمزي/ الثيوقراطي إلى المجال السوسيو/اجتماعي - الإنساني (العوالم المعاشة ودوافع الأفراد في المجتمع وتوسيع نطاق الحرية).

(1) خميس حزام والي، "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع الإشارة إلى تجربة الجزائر" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003)، ص.22.